

التحول الديمقراطي في تونس وأثره على النظام السياسي

د. سالم الجهلول كعبية

عضو هيئة تدريس - كلية الاقتصاد / جامعة صبراتة

cabasalemalmtnane@gmail.com

ملخص:

شاهدت تونس في ظل النظام السابق العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شملت تعديلات دستورية و حق المشاركة السياسية والتعددية الحزبية من أجل السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، كما حاول مواكبة التحولات العالمية وتحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة، وتحويل جزء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة، إلا أن تلك الإصلاحات لم تقف أمام الانتفاضة التي شاهدها البلاد حيث تضافرت العديد من الجهود الداخلية والخارجية في ظل التطور العلمي في وسائل الاتصال والتكنولوجيا إلى موجة من الاحتجاجات اتخذت أشكالاً عديدة انتهت بإسقاط النظام السياسي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نجاح الحراك في المطالب الاجتماعية و السياسية، وإسقاط نظام الحكم، وأثبتت الانتفاضة عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب المطالب، كما أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، وعدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة و الفردية، كما إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم، و الوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغييرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة

ببعض الأنظمة، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها .

Abstract:

Under the previous regime, Tunisia witnessed many political, economic and social reforms that included constitutional amendments and the right to political and partisan pluralism in order to seek to build a state of national reconciliation. However, those reforms did not stop before the uprising that the country witnessed, as many internal and external efforts in light of the scientific development in the means of communication and technology combined into a wave of protests that took many forms that ended with the overthrow of the political system. The study reached several results, the most important of which are: the success of the movement in social and political demands, the overthrow of the government, and the uprising demonstrated the inability of existing political and social institutions to absorb the demands, as well as demonstrated that economic and social reforms have no meaning without political reforms, and the failure of the security solution to address The problems of public policy and the suppression of public and individual freedoms. The success of the Tunisian uprising in changing the government and reaching to meet its political demands has become a factor of temptation and motivation for other protest movements in the Arab countries. On the economic front in many countries, the Tunisian situation repeated in some Arab countries, and brought about fundamental changes in the region and the overthrow of some regimes, as well as increasing pressure on other regimes that contributed greatly to the reform process and prevented protests from reaching them.

المقدمة:

تعتبر عملية الانتقال الديمقراطي ظاهرة جديدة في البلدان العربية، فقد تحرك الشارع العربي في الماضي، من أجل الاستقلال و مقاومة الاحتلال، كما تحرك ضد ظلم الحكام، و فسادهم، وأسقط نظاماً حاكماً كثيرة بشكل أو بآخر. ولكن الشارع العربي في الماضي لم يتحرك من أجل الديمقراطية كما تحرك اليوم، وذلك بعد أن انتشرت قناعات لدى الكثيرين ، بأن الديمقراطية إلى جانب كونها هدفاً في حد ذاتها ، فإنها أيضاً وسيلة لتحقيق الأهداف الوطنية ، ومن بين هذه الدول العربية التي شهدت تحولات ديمقراطية الجمهورية التونسية، حيث شهدت الحياة السياسية في تونس موجة من الحركات الاحتجاجية لم يسبق لها مثيل، منذ أن حصلت البلاد علي استقلالها، حيث دخل النظام السياسي السابق منعطفاً في مواجهة الاحتجاجات الذي شاهده العديد من المدن، واتخذ أشكالاً عديدة من الحراك الاجتماعي، وقد اتسعت هذه الحركات الاحتجاجية بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، فنجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على حقوق الوظيفة و التشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، و محاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة عن التحولات الديمقراطية التي شهدتها تونس ومدى تأثيرها على النظام السياسي رغم بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في الدراسة :-

التحول الديمقراطي: ويعتبر مفهوم التحول الديمقراطي أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية، و يعني التغيير الجذري لعلاقات السلطة في المجال السياسي، أي التحول من نظام إلى آخر ، هذا وقد ميز صامويل هانتختون بين ثلاثة أنماط رئيسة للتحول الديمقراطي وهي: نمط التحول وتقوده النخبة الحاكمة في النظام التسلسلي ، ونمط الإحلال وتفرضه نفوذ القوى المعارضة ، ونمط الإحلال التحولي ويتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، و يلاحظ أن النمطين الأخيرين أكثر قابلية بتأسيس نظام ديمقراطي (1).

النظام السياسي: وهو عبارة عن أحد أشكال السلطة السياسية، و يتكون من عدة أجزاء - المؤسسات الرسمية و غير الرسمية- التي تتربط مع بعضها، و تتفاعل مع البيئة -الداخلية و الخارجية - بما يؤدي إلى بقاء النظام و استمراره. وبناء على ما تقدم؛ تتمحور هذه الدراسة حول إشكالية رئيسية مفادها التساؤل التالي: " إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نجاح عملية التحول الديمقراطي في النظام السياسي التونسي؟. كما بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها (أن الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي شهدتها تونس لم تحقق الأهداف المرجوة بالشكل الذي يمكن أن تطيل من عمر النظام).

منهجية البحث:

تقتضي ضرورة البحث العلمي، تحديد الأداة المنهجية المناسبة، باعتبارها وسيلة علمية للوصول إلى نتائج منطقية. عليه، فإن ما تمليه ضرورة الموضوع ، وطبيعته، فإن الباحث أعتمد في هذا البحث على المنهج التاريخي: لفهم الظواهر ضمن إطارها الزمني، لأن معرفة الماضي تساعدنا على معرفة الحاضر، والتنبؤ بما يحدث في المستقبل وهو الأمر الذي نسعى إليه .

المنهج الوصفي التحليلي: هذا المنهج يمكننا من وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية و السياسية محل الدراسة لمحاولة فهم الإنسان سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، و فهم الأحداث التي عرفتها تونس- الربيع العربي- وأثرها على النظام السياسي. كما نحاول خلال هذا البحث دراسة الجزئية التي تتعلق بالانتفاضة التونسية، وقبل تحليل هذه الظاهرة وتطورها، وأسباب ظهورها، سوف نتطرق إلى الإصلاحات السياسية وأثرها في الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل الانتفاضة.

المحور الأول: الإصلاحات التونسية وأثرها على استقرار النظام قبل الانتفاضة.

تعود تجربة الإصلاح السياسي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات، عندما أعلن الرئيس بورقيبة في أبريل 1981 عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسية معارضة، بشرط تخليها عن العنف والتعصب الديني، وعدم الارتباط بقوة أجنبية مادياً أو إيديولوجياً.⁽¹⁾ ونتيجة للآزمة التي تعرض لها الحزب الحاكم، وتزوير الانتخابات عام 1981 وانتفاضة يناير 1984 – "انتفاضة الخبز" – التي مثلت قطيعة بين السلطة والمجتمع المدني بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي البطالة، ووقوع الاضطرابات التي امتدت إلى قطاعات العمال، أقدم النظام الحاكم على إعلان الطوارئ عام 1984 وفي ظل هذه الظروف استغل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" منصبه كرئيس للحكومة، وخصوصاً أثناء تدهور الحالة الصحية للرئيس بورقيبة، فقام بانقلاب سلمي على نظام بورقيبة الأسبق في السابع من نوفمبر 1987، وتبنى خطاباً إصلاحياً أكثر وضوحاً، مقارنة بالمرحلة السابقة ومن بين هذه الإصلاحات:

أولاً: الإصلاحات السياسية والاقتصادية :

قدم بن علي نفسه منذ توليه الحكم، على أنه زعيم إصلاحي، لكونه يسعى إلى وضع أسس الديمقراطية والتعددية وإرسائها، وتكريس دولة القانون والمؤسسات، فركز إعلان مشروع التغيير في السابع من نوفمبر 1987 على إصلاح النظام في اتجاه حياة سياسية

متطورة، تعتمد حق تعدد الأحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية، وفي هذا السياق قام بعدد من الخطوات باتجاه الانتقال بتونس نحو الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، والقبول بالتعددية السياسية، وكانت أولى الخطوات التي قام بها عام 1989، تحديد مدة حكم الرئيس بثلاث ولايات، ويمكن رصد الخطوات التي أعلنها على الصعيد السياسي فيما يلي -:(2)

الخطوة الأولى: تنقيح الدستور، وإلغاء الرئاسة مدى الحياة وبجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه مرتين متتاليتين.

الخطوة الثانية: السعي إلى بناء حالة من الوفاق الوطني، حيث دعا المعارضة إلى توقيع ميثاق وطني يكون أساساً للمرحلة الجديدة، شاركت في مناقشته مختلف القوى السياسية والحزبية والنقابية.

الخطوة الثالثة: حصول المعارضة على نسبة 20% من إجمالي المقاعد في مجلس النواب.

الخطوة الرابعة: إدخال المزيد من المرونة على شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، بحيث يحق لكل حزب له نواب في البرلمان أن يقدم مرشحه.

وفي ظل هذه الإصلاحات جرت انتخابات تشريعية ورئاسية، أصبحت المعارضة بموجبها ممثلة في البرلمان. ومن الناحية الاقتصادية حاول نظام بن علي، مواكبة التحولات العالمية والتصدي لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض في شأنه مع صندوق النقد الدولي، وتحرير الاقتصاد تحريراً عاماً من رقابة الحكومة المركزية، مع توجه نحو السوق العالمية وتحويل أجزاء من القطاع العام على الملكية الخاصة.(3)

وفي نظام تشجيع سياسة الانفتاح الاقتصادي بعد إزالة القيود على الاستيراد، قامت الحكومة التونسية بتخفيف القيود المفروضة على المبادلات بالعملة الصعبة التي تقوم

بها الشركات المقيمة في تونس، حيث أصبح لهذه الشركات، المخصص إنتاجها للتصدير لتلبية حاجيات السوق الرأسمالية العالمية، الحق في أن تقوم بجميع تحويلاتها المالية فيما يتعلق بأنشطتها خارج البلاد بكل حرية، وقد جاءت هذه الامتيازات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، كنتيجة لقيام النظام التونسي برفع الحظر عن صرف العملات الأجنبية، حيث لم تعد الاستثمارات الأجنبية بحاجة إلى الموافقة المسبقة من البنك المركزي لاستعادة رؤوس أموالها أو نقل أرباحها إلى الخارج.

ثانيا: الإصلاحات الاجتماعية :

يعد التحول نحو الديمقراطية من أهم عوامل إرساء الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق الأمن على مستوى النظام السياسي، وذلك لأن التداول على السلطة عن طريق انتخابات تعددية حرة نزيهة، تفرز برلماناً يمثل مختلف القوى والأحزاب والفئات الاجتماعية، ويساهم في إقرار حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويدعم المشاركة السياسية، وهو ما من شأنه أن يؤسس مشروعية للنظام السياسي، تضمن له الديمومة والاستمرارية، ويعمل على إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجماعات داخل الدولة، لأن تزايد حدة الفوارق والإقصاء السياسي يؤدي إلى الشعور بالإحباط والاضطهاد على المستوى الفردي.

إن عدم الاستقرار في النظام السياسي، يؤدي إلى تفشي العنف، وأعمال الشغب والمظاهرات نتيجة شعور المواطن بالإهمال والإقصاء السياسي، وتغيب المشاركة السياسية ويزوغ الفساد السياسي، وفشل برامج التنمية المستدامة والسياسات التنموية، وبالنظر إلى النخب الحاكمة في البلدان العربية، نجد أن هذه النخب تقوم بإدخال قدر من الإصلاح الليبرالي المحدود على نظمها السياسية، وتتبع في الوقت عينه سلوكاً مناقضاً، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف أسس الحياة السياسية، وإضعاف ثقة المواطنين في السياسة والسياسيين (4).

ومن خلال ذلك سوف نعرض أهم مظاهر الإصلاحات في تونس.

1. الإصلاح الدستوري:- لقد أسس التعديل الدستوري لمركزية النفوذ، وهياً للحكم الفردي من خلال الصلاحيات والسلطات التي منحها لرئيس الجمهورية، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين أعضاء الحكومة، ويرقي القضاة وينقلهم، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويعين غالبية أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الاستشاري، وبالتالي ينهي مبدأ الفصل بين السلطات، ويسحب من السلطة التشريعية والسلطة القضائية جوهر وظائفها و وسائل الدفاع من اختصاصاتهما.
2. على مستوى الحريات:- لم يخصص هذا الدستور قسماً مستقلاً لباب الحريات، بل جاءت النصوص المتعلقة بشتى أشكال الحريات العامة موزعة على مختلف فصول الدستور، أما القوانين المتعلقة بالأحزاب والصحافة والانتخاب، فهي تستند إلى وزير الداخلية الذي له سلطة مطلقة في قبول أو رفض اعتماد أي حزب أو صحيفة، وعلى مستوى الممارسة والواقع، يلاحظ القيود المفروضة على حقوق النشر والتعبير والتجمع، باستثناء الحزب الحاكم الذي ينفرد بتأطير المواطنين، و توزيع شعبه على أحياء المدن والأرياف بشكل يضمن تغطية شاملة. وعليه، فقد أدى الإصلاح الحزبي إلى الانتقال من الحزب الواحد إلى الحزب المهيمن.
3. المشاركات السياسية :- إن المتتبع للتجربة الانتخابية التونسية التعددية - فترة النظام السابق - يلاحظ أن المشاركة في الانتخابات البرلمانية في الأعوام - 1989، 1994، 1999، 2004 - لم تحدث تغييراً ملموساً في وضع الحريات، ولم تدفع إلى المزيد من النزاهة والشفافية، بل ارتفعت نسبة المقاطعة الشعبية وحجم التزوير.⁽⁵⁾
4. سيطرة الأجهزة الأمنية:- يلاحظ تنامي المصالحة الأمنية للقضايا ذات الطابع السياسي، وتضخم الجهاز الأمني، وتراجع الوظيفة السياسية للحزب الحاكم، مقابل

التوسع في الوظائف والأدوار الأمنية، حيث تحول إلى ممارسة الضبط والرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تمويل الحزب إلى ما يسمى "لجان الأحياء" التي عملت كخلايا أمنية.⁽⁶⁾

5. على المستوى الاقتصادي :- حاولت تونس انتهاج أفضل السبل لتجنب مزلق الانعكاسات السلبية للتحويلات العالمية من خلال تبنيها سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة ، لضمان الاستقرار الاجتماعي، الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي.

ومن خلال مراجعة التطورات السياسية والاقتصادية في تونس، ثبت أنها تطبق سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، التي تقوم على سياسات التحرير الاقتصادي، استجابة للضغوط التي تعرضت لها تونس من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، وبالرغم أن هذه السياسة لم تكن في بادئ الأمر تعني إلغاء دور الدولة بحال من الأحوال، فإنها كانت تعني تغير طبيعة هذا الدور.⁽⁷⁾

وعلى الرغم من أن تلك السياسة - التثبيت والتكيف - كانت قد ساهمت في توسيع انفتاح تونس اقتصادياً على العالمين الداخلي والخارجي، إلا أنها لم تسمح بإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في البلاد، بل إنها ساهمت في الإضرار بعملية التطور الديمقراطي.

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها تونس - فترة حكم بن علي - كانت قد سهلت عملية الاختراق الامبريالي الاقتصادي، وكرست علاقات التبعية للنظام إزاء المراكز الرأسمالية الغربية، التي توفر له موارد مالية عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية للديون، والتي كرسست في الوقت ذاته عملية تسلط الطبقة البرجوازية المهيمنة، وكانت ومازالت غير مستعدة لتقديم تنازلات لمصلحة الإصلاحات الديمقراطية، لذا كانت

تلك العولمة بمثابة عقبات وتحديات بنيوية حقيقية وقفت أمام عملية التحول الديمقراطي (8).

ومن خلال متابعة عملية التحول في تونس، يلاحظ أنها تمت من أعلى ، وبمبادرة فوقية من السلطة الحاكمة_ كما قلنا أعلاه _ حيث كان الرئيس بن علي آنذاك رئيساً للحكومة، ثم قام بانقلاب سلمي، تولى الحكم وتبنى الديمقراطية، ووضع لها قيوداً قيادية وتنظيمية وفكرية، وأصبحت التعددية السياسية معترفاً بها في ظل قيود تحدّ من نشاطها ، وتحجم إمكانات وصول الأحزاب إلى السلطة، مع هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية، وهو ما دل على شكلية الديمقراطية دون جوهرها الحقيقي.

لقد ركز النظام على التطور الاجتماعي الاقتصادي كمتنافس للشعب التونسي ، يغنيه عن المطالبة بالتغيير الحقيقي والإصلاح السياسي والانتخابات النزيهة وتداول السلطة، واستعان في تنفيذ ذلك بالقبضة الأمنية، لكن الفشل في عدم تحقيق التوازن الجهوي في السياسات التنموية بشكل يوفر فرص عمل للشباب المعطل عن العمل، وغياب العدالة الاجتماعية والتضييق على الحريات الفردية والعامّة، كل ذلك جعل الشارع التونسي ناقماً على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المحور الثاني: الثورة التونسية والعوامل المؤثرة في الحركة الاحتجاجية:

اندلعت الحركة الاحتجاجية في تونس في 17 ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها، لتصل إلى المدن الساحلية مثل سوسة لتستقر في وسط العاصمة، مركز الثقل السياسي والاقتصادي في البلاد، واتخذت الاضطرابات أشكالاً جديدة تنوعت مظاهرها، من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات والاضطرابات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية، رفض خلالها نظام الحزب الواحد ومطالبة الرئيس بالتنحي عن الحكم ومغادرة البلاد ، رغم تقديمه مجموعة

تنازلات تجسدت في عدم نيته لتقديم ترشحه للانتخابات الرئاسية وتفهمه للمطالب الشعبية (9).

شاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة - طلبةٌ وعمالٌ وموظفون ومحامون وأطباء - وتجاوب معها التونسيون في عدد من العواصم الأوربية، حيث نظمو مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفارات التونسية والمنظمات الدولية. وما يمكن رصده في هذا الحراك هو ظهور الشباب كفاعل هام في المشهد السياسي، حيث انخرط في العديد من الحركات الاحتجاجية، ولم تقتصر هذه المطالب في هذه التجمعات الاحتجاجية على الحقوق الوظيفية والتشغيل، وإنما تطورت ليشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، وحق المواطنين في الإعلام، وتحقيق العدالة الاجتماعية وصولاً للمطالبة بتنحية الرئيس من الحكم.

في ظل التطورات العالمية الراهنة وثورة الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، أصبح من غير الممكن عزل أية حركة اجتماعية أو سياسية عن متغيراتها الداخلية والخارجية، وهذا ما ينطبق على موجة الاحتجاجات في تونس، حيث تضافرت العديد من المتغيرات الداخلية والاجتماعية والسياسية مع الإقليمية والدولية، فدفعت إلى موجة الاحتجاجات، وأغلب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها بلدان المغرب الكبير منذ الاستقلال، لم تنطلق من فراغ عفوي، بل كانت تقف وراءها دائماً إرهابات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية.

أولاً: العوامل الداخلية المؤثرة في الحركات الاحتجاجية:

تنقسم هذه العوامل إلى عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية:-

1. العوامل السياسية:-

يتحقق الاستقرار السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بوجود توازن، بين النظام السياسي وبينته الاجتماعية، وبالنظر إلى النظام السياسي التونسي - النظام السابق -

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسية الرسمية والغير رسمية عن استقبال التطورات الاجتماعية ، وتبني المطالب الاجتماعية واحتواءها، والبحث عن آليات قانونية وسياسية ملائمة لتأمين انتقال السلطة بطريقة تضمن تطور الدولة من دولة الحزب الواحد إلى دولة مؤسسات. (10)

أصبح ذلك دافعا لنشوء حركات الرفض الاجتماعي والسياسي، التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات و الاحتجاجات، وخروجها عن الأطر المؤسسية والحزبية. ويمكن تلخيص العوامل التي حركت الفعل الاحتجاجي في التالي:-

- يمثل الفجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الاضطرابات، فالخطب والتصريحات الرسمية قدمت صورة مشرفة عن الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط على الشريط الساحلي الشمالي، هذه التصريحات أدت إلى عزوف الشباب عن المشاركة السياسية في الانتخابات الأخيرة عام 2009.

إن وجود أزمة ثقة ومصادقية في خطاب السلطة على امتداد عقدين من حكم الرئيس جعل الشباب ينتقم من الأوضاع العامة، ويخرج في حركات احتجاجية تعبر عن حالة غضب.

- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه على إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ، وهجرة أغلبية السكان في العاصمة و المناطق الساحلية (11)، ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية، حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة، والتمثيل على مستوى المجالس المنتخبة المحلية والتشريعية.

- الحضور المكثف للحزب الحاكم إدارياً وعلى مختلف المستويات وطنياً وجهويًا ومحلياً، وممارسة الرقابة عن طريق إنشاء لجان التنسيق الحزبي، إضافة إلى التداخل

بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحزب والوزارة، وهو من مخلفات عهد النظام السابق، ولم يبق أمام الشباب إلا التظاهر من أجل أن تتمكن الأغلبية الصامتة والمهمشة من التعبير عن سخطها (12) على هذه الممارسات التي عمقت الشعور بخيبة الأمل في تجسيد المشاركة الفعلية.

- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، حيث تصاعدت وتيرة الجدل الدائر في تونس بشأن مطالبة قوى سياسية ونقابية بالتمديد للرئيس زين العابدين لولاية سادسة عام 2014، ووجهت الدعوة إلى اللجنة المركزية للحزب الحاكم، لتبني هذه المطالبة رسمياً، وفي المقابل شنت المعارضة حملة مضادة، محذرة من هذه التعديلات الدستورية، بما يرسى عملياً رئاسة مدى الحياة، وتأثير ذلك في مستقبل العمل السياسي، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

- ضعف القوى الحزبية، وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية والاجتماعية، وتمثيل المصالح، ونقل انشغالات الشباب إلى أجندة السياسة العامة للحكومة، فأصبحت عاجزة بسبب تقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة ومختلف أشكال الفعل السياسي، وأصبحت تعيش أمراضاً داخلية كغياب الديمقراطية، و الركض وراء المناصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان (13).

هذه الوضعية التي تعيشها الأحزاب، شجعت الشباب على الخروج في مسيرات عفوية غير مؤطرة، للتعبير عن مصالحه، وظلت الأحزاب مبتعدة عن الاحتجاجات الاجتماعية، فلم تسجل حضورها تعبيراً عن الاحتجاج، ليبرهن الشباب عبر الوسائط الإعلامية - رغم مبالغتها في كثير من الأحداث - الحديثة لإيصال رسالته. هذا بالإضافة إلى غياب دور المعارضة والمجتمع المدني في طرح مبادرة لشراكة حقيقية من

أجل إيجاد حلول للمشكلات، وهذا ليس ناجماً عن القمع فحسب، بل هو ناجم أيضاً عن تشتتها وعدم اهتدائها إلى الأرضية المشتركة التي تقويها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية.

- تعيب النزاهة في الانتخابات: يمثل ارتباط الانتخابات الرئاسية بالانتخابات التشريعية في تونس أمراً مثيراً للدهشة، في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد سببت العمليات الانتخابية في تونس الارتباك لدى الناخب بين انتخاب كل من أعضاء السلطة التشريعية والمرشحين للرئاسة في وقت واحد.

أما نتائج الانتخابات التشريعية فجاءت لتعبر عن مجلس نيابي وحيد اللون - انتخابات 1989 - بالرغم مما عرفته هذه الانتخابات من إقرار نظام القوائم الموسعة، في دورة واحدة، وبالأغلبية، وكذلك انتخابات 1994، على الرغم من إلحاح المعارضة على نظام النسبة الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان، وقد تكررت هذه العملية في انتخابات 25 أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية الخامسة، التي أسفرت عن فوز بن علي بولاية خامسة، في الوقت الذي فاز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات النيابية. و قد وصفت المعارضة الانتخابية الأخيرة بالمهزلة، وشككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها، على أساس أن نتائجها محسوبة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة. (14)

2. العوامل الاجتماعية:-

يعتبر العامل الاجتماعي من أهم العوامل التي تفسر السلوك الاحتجاجي، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس خلال الستينات والسبعينات وانتفاضة الخبز في يناير 1984، كانت بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة، وتفشي الفساد، وغياب

العدالة الاجتماعية، ومن أهم العوامل الاجتماعية التي ساهمت في اندلاع الثورة التونسية هي:-

● البطالة -تعتبر البطالة من أكبر العوامل الاجتماعية التي تقود إلى اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات باعتبارها المنتفس الوحيد للتعبير عن ذلك، ويمكن تفسير خلفية الاحتجاجات في تونس، أنها ناتجة عن مطالب الفئات المهمشة، وخصوصاً الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، والذين يطالبون بتوفير فرص عمل، لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئات وصلت إلى حوالي 14% حسب الإحصاءات الرسمية، وقد قامت الحكومة بتنفيذ عدد من المشروعات للتخفيف من حدة البطالة، منها على سبيل المثال مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم التنمية في المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط الغربي والشمال الغربي، كما قامت الحكومة بتوزيع الجامعات داخل كل الولايات تقريباً، الأمر الذي أدى إلى ضغوط التكوين بالجامعات، ولم يعد الاقتصاد التونسي قادراً على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة، حتى وصل عدد مؤسسات التعليم العالي التونسي إلى 200 مؤسسة منتمة إلى 12 جامعة، سجل فيها 350,828 طالباً، يقوم بتدريسهم 2000 عضو تدريس، ووصل عدد المتخرجين من الجامعات بمختلف الشهادات العلمية 80 ألف متخرج، عجز اقتصاد البلاد بقطاعيه العام والخاص عن استيعابهم.⁽¹⁵⁾

فاقتصادياً، كان الوضع في تونس رئيسياً في اشتعال الثورة ، فرغم أنها كانت تحظى بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين 4 و 7 % خلال الأعوام الأخيرة إلا أنها كانت تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وسوء توزيع عوائد النمو، حيث تجاوزت معدلات الفقر نسبة ل24 % كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40 % في عام 2011، وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 5 % ، وهي نسبة تتعكس سلبياً على مستوى الأسعار التي يتحمل عبئها المواطن البسيط ،هذا بالإضافة إلى انخفاض إسهام قطاع

الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13 % إلى 8 %، وتراجع النمو في قطاع الصناعة بشكل ملحوظ علاوة على تفاقم مشكلة البطالة وانخفاض الأجور وزيادة التفاوت بين الطبقات. (16)

● العدالة الاجتماعية: -تعتبر السياسة التنموية غير العادلة في تونس من أهم أسباب الاضطرابات الاجتماعية، لأنها تسبب في الفوارق الاجتماعية الضخمة ، حيث اقتصرت الاستفادة على فئة محددة من المقربين_ من دوائر السلطة_ دون غيرهم ، الأمر الذي زاد من تفاقم أوضاع الفئات محدودة الدخل وزيادة نسبة الفقر والبطالة. (17) حيث انقسمت البلاد على مستوى التنمية إلى شريط ساحلي يستأثر بمعظم أو بكل الاستثمارات التنموية سواء الأجنبية أو الحكومية، ومناطق داخلية معزولة وكأنها تعيش خارج زمن التنمية الذي تشهده تونس، وهو ما أدى بسكان المناطق الحدودية إلى الهجرة باتجاه الجزائر، بسبب تدهور ظروف المعيشة، وبفعل غياب برامج تنموية عن هذه المناطق التونسية المعزولة، وقد حاول النظام التونسي تبرير ذلك بكون الهجرة عمليات معزولة لا علاقة لها بالوضع العام في تونس.

● الفساد الإداري و المالي:- يعتبر الفساد بأشكاله وأنواعه في تونس القاعدة الأساسية في التعامل مع المواطن، وقد تحوّل إلى داء سرطاني في جسم الإدارة والمجتمع ككل، بخاصة "بعد تمرّكه في البنية الفوقية للسلطة السياسية". (18)

● تدهور حالة الطبقة الوسطى: -شهدت تونس خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام السابق تدهوراً في الحالة المعيشية بالنسبة للطبقة الوسطى، التي تسيطر على تركيبة المجتمع التونسي بنسبة 81% من مجموع السكان (19) ، وذلك بسبب غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى، وبخاصة لذوي الدخل المحدود.

ومن الناحية الاجتماعية تؤدي الفئة الوسطى دوراً أساسياً في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، إذ تشير إحصاءات رسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين

يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق على شراء البيوت والسيارات والأثاث ما يقارب ستة عشر في الخمسة أعوام، فارتفع من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008 محققاً رقماً قياسياً، ويقول خبراء اقتصاديون إن أغلبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة ، أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية، وحتى للمصروف الشهري في بعض الأحيان، وهو ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة.⁽²⁰⁾

3. العوامل الاقتصادية :-

مثل العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الاضطرابات، فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها تونس، بضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين، وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، لحقت أضرار بالفقراء والمهمشين، وتوسعت الفجوة بين الطبقات، وازدادت حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي. فبالرغم من أن الوضع الاقتصادي في تونس، الذي دفع إلى الانفجار، يعتبر الأفضل، مقارنة بسائر البلدان العربية، من حيث نسبة البطالة، والقوة الشرائية، ونسبة النمو الاقتصادي، وإدارة الأعمال، والاتصال، في ظل نقص الموارد في هذه البلدان، الذي يعتمد على الزراعة والسياحة، فإن المشكل يكمن في انعدام التوازن والنمو الاقتصادي، فالمحافظات التونسية الجنوبية، والتي شهدت الاضطرابات الأخيرة، تشتكي من قلة الأموال المرصودة لمشروعاتها التنموية التي يمكن أن توفر الوظائف للعاملين، كما يشتكي أبناؤها من التمييز في الوظائف العليا، وغياب العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الثروة ، واحتكار الاستثمار من قبل فئة مقربة من السلطة الحاكمة، وبالإضافة إلى غياب التوازن والعدالة في التنمية بين الشريط الساحلي والمدن الداخلية، يواجه الاقتصاد المحلي صعوبات

جعلت غالبية المواطنين تتجه إلى البحث عن عمل في القطاع الموازي - باعة متجولون - أو يبحثون عن قنوات سرية للهجرة إلى أوروبا، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالدول الأوروبية عام 2009، أثرت في الاقتصاد التونسي تأثيراً مباشراً، وتجلت ذلك من خلال انكماش الاستثمار، وتراجع الإقبال السياحي وانخفاض استهلاك الملابس، وتفاقم المصاعب في وجه الاقتصاد التونسي.(21)

وبالرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح الإداري في تونس، فإن التعثر في أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهدين الإداري والسياسي، بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على بناء الهياكل والأنظمة الرسمية، وهو ما زاد من اللوائح واللجان، فدارت عمليات الإصلاح في حلقة مفرغة ذات طابع بيروقراطي، يتوقف حلها على خلف كيانات تنظيمية جديدة، لعلاج القصور في الأداء، أو تطوير اللوائح، إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديموقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية داخلها أو خارجها (22) حيث تحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون وجود رقابة فعلية.

ثانياً: العوامل الخارجية:-

ساهمت العوامل الخارجية في تدعيم الفعل الاحتجاجي ومساندته في بيئة كانت مرشحة لموجة من الاحتجاجات، وعليه يمكن القول بأن - العوامل الخارجية - عوامل مساعدة، ومن هذه العوامل:-

1. المتغيرات الإقليمية:- يقصد بها تلك المتغيرات التي جاء بها النظام الإقليمي الفرعي - بلدان الاتحاد المغاربي - حيث تعدّ القيود الإدارية، والرسوم المالية، والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى بلدان المغرب الكبير، سواء لغرض السياحة أو العمل أو التجارة، والتي تعتبر المصدر الرئيس لسكان المدن الحدودية، من

العوامل الدافعة إلى الحراك الاجتماعي، كذلك القيود وبعض الرسوم التي فرضتها ليبيا على دخول التونسيين إليها، حيث تسببت في أغسطس 2010 تفجير الأوضاع في الجنوب الشرقي، وانتفض سكان مدينة بن قردان، التابعة لولاية مدينين، احتجاجاً على تضيق التجارة مع ليبيا.

2. الإعلام والاتصالات:- تعتبر ثورة المعلومات والاتصال والإعلام الجديد من العوامل التي ساهمت في إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام التونسي، ويمكن القول إن جيل هذه الانتفاضة لم يذق طعم الديمقراطية، حيث أفتتته وسائل الإعلام الجديدة بأنه لا يقل عن الشعوب الأخرى حقيقة في ممارسة الديمقراطية، لذلك نجد أن مطلب التشغيل والتنمية العادلة تتداخل مع المطالب السياسية، وفي ظل الوضع الإعلامي الدولي، لم يعد النظام في تونس قادراً على إخفاء تجاوزات حقوق الإنسان، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد، أنه منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم، ويمكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، حيث اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونين المساندين للفعل الاحتجاجي، فالشبكة المعلوماتية أدت دوراً كبيراً في نشر المعلومات والصور، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي، وأصبحت معظم محطات العالم تلجأ إلى هذه الوسائل من أجل الحصول على معلومات وصور، ومن اللافت للنظر، أن هذه الأحداث جاءت بعد نشر موقع "يكيليكس" العديد من الوثائق السرية والحساسة عن الفساد، وعن تجاوزات في ميادين حقوق الإنسان في تونس، فالتقرير الذي بعثه السفير الأمريكي في تونس إلى الخارجية الأمريكية، مفاده أن الأوضاع في تونس مزرية، والفساد منتشر في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة تحكم عائلة الرئيس وأصحابه في الحكم، والاستثمارات الداخلية، حيث ألمح في تقريره أن الرئيس التونسي

"بن علي" لم يعد صديقاً وحليفاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية، فدفح إلى المطالبة بإزاحته، في بيئة كانت ناضجة ومستعدة لموجة من الاحتجاجات.⁽²³⁾

3. منظمات المجتمع المدني العالمية:- تجلّى دور هذه المنظمات من خلال الأنشطة والممارسات، أو إصدار تقارير ونشرات ضد النظام، وهما شكلا جانباً منها من جوانب دعم مسيرة التنديد و الضغط ، وتحويل الإحباط إلى تظاهرات جماعية، ومن بين هذه المنظمات: (منظمة مراسلون بلا حدود ، الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، منظمة هيومان رايس وتش) .

ثانياً : خصائص الحراك وأثاره:-

طرأت مجموعة من التغيرات على الاحتجاج التونسي، أهمها الاتساع الكمي والنوعي، وتبني الانتفاضة الموجهة مع الأجهزة الأمنية حتى سقط منها قتلى بالعشرات⁽²⁴⁾، ومن بين الخصائص التي تميز بها الحراك التونسي:-

- قاد الحركات الاحتجاجية شباب من خريجي الجامعات، وحملة الشهادات العليا، والعاطلين عن العمل، وقد ساهم هؤلاء بشكل واضح في انتشارها وتوسعها حتى وصلت المدن الساحلية والعاصمة تونس.
- بدأ الحراك خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية .
- عدم قدرة القوى السياسية والأحزاب السياسية والجمعيات غير السياسية على التواصل مع قوى الاحتجاج الاجتماعي، بسبب غياب التحالف، أو على الأقل نوع من التواصل بين الشباب والعاملين في المجال السياسي.
- الاعتماد على العمل الاحتجاجي المباشر، مثل التظاهرات والاضطرابات والاعتصامات، كبديل عن العمل السياسي، وبدون الحصول على تصريح مسبق من السلطة.

- التوزيع الجغرافي للاحتجاجات، بحيث انطلقت من البلديات ، في وسط البلد وجنوبها إلى المدن في الشمال، والمناطق الساحلية ، حتى وصلت إلى العاصمة مركز المؤسسات السياسية والإدارية والأمنية.
- عبرت الحركات الاحتجاجية عن نمط جديد من المطالب الاجتماعية و السياسية و الحاجة إلى الإصلاح السياسي.
- ومن بين التدايعات السياسية التي أفرزتها الثورة التونسية ، منها ما هو داخلي ومنها ما هو إقليمي . (25)
- 1. على مستوى النظام السياسي التونسي -:حققت الحركة الاحتجاجية ما يلي:
 - نجحت في مطالبها الاجتماعية والسياسية، بالضغط على النظام، وإسقاط الرئيس من سدة الحكم، واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي.
 - بعثت الروح في جسم المعارضة السياسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فأول مرة تتجج حركات المعارضة بمختلف أطيافها الفكرية في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويتبنى مطالبها.
 - أفضلت مشروع توريث الحكم، الذي كان تداوله في المشهد السياسي.
 - عبرت بقوة عن إفلاس الأحزاب السياسية و المجتمعات المدنية و فقرها السياسي والاجتماعي، وعمق أزمتهما مع الجماهير .
 - دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة ، وهم العاطلون على العمل من أصحاب الشهادات العليا.
 - أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي مناخ يخدم طبقة واحدة ، هي الطبقة الحاكمة، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء منفرجين.

- أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة والفردية.
- بينت عجز الأنظمة، وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة، في زمن ثورة المعلومات والإعلام الجديد.
- أثبتت فشل الاستراتيجية التي اتبعتها الدول العربية في موقفها من حكومات شمال أفريقيا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، القائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي ، مقابل تغييب الديمقراطية المحاصرة ، والتنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سوء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى انخراط الشباب إلى هذه التنظيمات.
- 2. على مستوى البلدان العربية - إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم ، والوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، في ظل غياب الإصلاح السياسي ، وضعف المشاركة الشعبية ، ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغيرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة ببعض الأنظمة ، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها (26) وأصبح العنف داخل المجتمعات العربية يلقي بظلاله على العلاقة بين الحكومة والمواطن الذي يتطلع لحقوقه السياسية والاجتماعية.

الخاتمة

ان الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قام بها النظام السياسي التونسي لم تمنع إخماد موجة الاحتجاجات التي شاهدها في ديسمبر 2010، حيث

دخل النظام السياسي السابق منعطفاً في مواجهة تصاعد الاحتجاجات الذي شاهدها العديد من المدن، واتخذ أشكالاً عديدة من الحراك الاجتماعي، وقد اتسعت هذه الحركات الاحتجاجية في بدايتها بالعمل خارج الأطر الحزبية والمؤسسية المتعارف عليها، مثل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية، فنجحت تلك الحركات في التوسع واختراق معظم القطاعات، ولم تقتصر مطالبها على حقوق الوظيفة والتشغيل، وإنما تطورت لتشمل المطالبة بالانفتاح السياسي والإعلامي، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

نجح الحراك في المطالب الاجتماعية والسياسية، وإسقاط نظام الحكم، و أثبت عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب المطالب، كما أثبت أيضاً أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، وعدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسة العامة وقمع الحريات العامة والفرديّة. إن نجاح الانتفاضة التونسية في تغيير الحكم، و الوصول إلى تلبية مطالبها السياسية، أصبح عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في البلدان العربية، في ظل غياب الإصلاح السياسي، وضعف المشاركة الشعبية ، ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، فبحكم تشابه الظروف الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، تكررت الحالة التونسية في بعض البلدان العربية، وأحدثت تغييرات جوهرية في المنطقة و الإطاحة ببعض الأنظمة ، كما شكلت ضغوط متزايدة على أنظمة أخرى ساهمت إلى حد كبير في عملية الإصلاح و منعت وصول الاحتجاجات إليها .

قائمة المراجع

- [1] أحمد منسي، أفاق التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 295.

- [2] محمد فائز فرحات، "أبعاد التحول الديمقراطي في تونس"، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، 2004، ص175.
- [3] توفيق المدني وآخرون، الربيع العربي إلى أين؟، أفاق جديدة للتغيير الديمقراطي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ط3، ص147.
- [4] الشاذلي العيادي، "تجربة تونس مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص420.
- [5] جمال عبد الجواد، وآخرون، "التحول الديمقراطي المتعثر في تونس ومصر، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 1998، ص320.
- [6] توفيق المدني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص151.
- [7] محمد فائز فرحات، مرجع سبق ذكره، ص196.
- [8] عبد الرحمن مطر، تونس بن علي: شرعية الإنجاز، دار النورس، دمشق، 2001، ص49.
- [9] توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، دار الزاوية، دمشق، 1988، ص24.
- [10] سناء الشريد، مستقبل اتحاد المغارب العربي بعد الحراك المغارب ، رسالة لنيل الماجستير في القانون العام ،جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص11.
- [11] العجمي الوريمي، الإسلاميون والسلطة في تونس، مركز المسبار للدراسات و البحوث، دبي، ص156.

- [12] كمال بن يونس، "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، السياسة الدولية، العدد 184، مركز الدراسات السياسية والدولية، القاهرة، أبريل، 2011، ص59.
- [13] حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص326.
- [14] سالم لبيض، "الدولة وأحزاب المعارضة القانونية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 27، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص21.
- [15] ناجي عبد النور، الحركة الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجه الثانية من التحرير السياسي، المستقبل العربي، العدد 387، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 34، 2011، ص31 إلى 145.
- [16] أحمد مجدي، "مطالب البناء وتحديات العولمة"، مجلة المغرب الموحد، العدد 3، دار النشر للمغرب العربي، تونس (2009)، ص2.
- [17] سناء الشريد، مرجع سبق ذكره، ص20، 21.
- [18] سمير الحمادي، ربيع الغضب: مقارنة أولية، مطبعة النجاح الجديد، ط1، الدار البيضاء، 2012، ص20.
- [19] رشيد خشانة، "الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بعد إخفاق برامج الحكومة في تحقيق حدة البطالة بين الشباب"، القدس، 11-1-2011.
- [20] ناجي عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص160-161.
- [21] <http://www.barasy.com/showthread.php?t=5582>.

[22] ناجي عبد النور ، مرجع سبق ذكره، ص162.

[23] سناء الشريد، مرجع سبق ذكره، ص7.